Al Wasl University Journal - Issue (69) - December 2024
ISSN 2791-2949 (Online)

Deviation from the Original Structure in Arabic Morphology between Traditional Morphology and Modern Linguistics - A Case Study of the Defective Past Verb

Dr. Mansour Aqleh Al-Mansour - Beirut Arab University, Lebanon

https: //doi.org/10.47798/awuj.2024.i69.06

Received: 29-06-2022

Accepted: 06-04-2023

Published: 01-12-2024

Corresponding Author:

mansuor.almansuor.89@gmail.com

Abstract

In this study, the researcher attempts to address the issue of the supposed original morphological structures of defective linguistic forms and the mechanism of deviating from them into their actually spoken forms. This includes exploring the reasons for this deviation, its methods, and the rules governing it through an inductive approach. The study seeks to examine the views of early grammarians who adopted prescriptive approaches, alongside the perspectives presented by modern linguistic and phonetic studies using descriptive methodologies. The aim is to observe their research methods, principles, and rules for analyzing and interpreting these forms, ultimately striving to establish a new morphological perspective. This new perspective would distance Arabic morphology from assumptions, interpretations, and other complexities proposed by traditional linguistic approaches. The core issue of this research lies in the fundamental difference between traditional morphological views and modern phonetic perspectives on the treatment of defective forms, which prompts the reader to question the validity of each approach. Although some modern studies have addressed this issue, they have not sufficiently explored it or offered adequate comparison, leaving the Arab reader curious and unsatisfied in their search for the truth. This study is divided into an introduction, three sections, and a conclusion. The introduction presents the morphological problem between traditional and modern phonetic studies. The first section discusses modern phonetic views on the structure of defective past verbs, the second section addresses traditional morphological views, and the third section compares the two. The conclusion contains the most significant findings of the research.

Keywords: Consonants, vowels, semi-vowels, long vowel, short vowel.

العدول عن الأصل في أبنية اللغة العربية بين علم الصرف واللسانيات الحديثة – الفعل الماضي المعتل نموذجًا

د. **منصور عقلة المنصور** – جامعة بيروت العربية في لبنان

ملخص

يحاولُ الباحثُ في هذه الدِّراسة تناولَ قضيَّة الأصول الصّرفيَّة المفترضة للبنى اللغويَّة المُعلَّة، وآليّة العدول عنها إلى صيغها المنطوقة بالفعل، وأسبابَ هذا العدول وطرائقه والقوانين النّاظمة له، ضمن منهج استقرائي يحاولُ الوقوفَ على آراء الصرفيين القدماء ممن تسلَّحوا بالمناهج المعياريَّة، والآراء التي تقدمها الدراساتُ اللّسانيَّة والصوتيَّة الحديثة بمناهجها الوصفيَّة، لرصد مناهجهم وأساليب بحثهم والأسس والقوانين والقواعد التي وضعوها لمعالجة هذه الصيغ وتفسيرها، هادفًا الخلوص منها إلى رؤية صرفيَّة جديدة، رؤية تبتعدُ بالصرف العربي عن مناحي الافتراض والتأويل وغيرها من التعقيدات التي افترضتها المناهج اللُّغويَّة القديمة. وتكمن إشكالية هذا البحث في وجود اختلاف جذري بين الآراء الصرفية القديمة والصوتية الحديثة في تناولها الصيغ المُعلة وهو الأمر الذي يدفع القارئ للبحث والتساؤل عن صحة أي منها، وإن كانت بعض الدراسات الحديثة قد تعرضت لهذه القضية إلا أنها لم تعطها حقها من البحث والمقارنة، ولم تشبع فضول القارئ العربي الباحث عن الحقيقة. وقد تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، عرضت في المقدمة الإشكالية الصرفية القائمة بين الدراسات الصرفية القديمة والصوتية الحديثة، أما المبحث الأول فقد تحدثت فيه عن الآراء الصوتية الحديثة في بناء صيغ الماضي المعل، أما المبحث الثاني فقد عالج الآراء الصرفية القديمة، وقد خصصت المبحث الثالث للمقارنة بينهم، واحتوت الخاتمة على أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: صوامت، صوائت، شبه حركة، صائت طويل، صائت قصير.

© 2022 AWU Publishers/Alwasl University. All Rights Reserved.

المقدمة

بسم الله الرَّحمَنِ الرّحِيم، والحمدُ لله رب العَالَمِين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدنا محمدٍ الصَّادقِ الوعد الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين أمَّا بعدُ:

فإنَّ التَّطورَ والتَّغيُّر سِمةٌ أساسيَّةٌ من سمات المعارف والعلوم، وإنَّ معطيات هَذه العلوم وحقائقَها ونتائجَها تتغيَّرُ بتغيُّر مناهج بحثها وأدواته؛ فما أنْ تُكشفُ حقائق علميَّةٌ جديدةٌ أو يَحدثُ تغيُّرٌ في وجهات النَّظر لبعض القضَايا الهَامّة، حتى يُعادَ إلى القديم ويُنظرَ إليه نظرَة الفاحص المُدقِّق، فيُحاوَلُ الوقوفُ على ما خَلُصَ إليه هَذا المَنهجُ القديمُ مِنْ حَقَائقَ ومَا قدّمَه من معطيات، ويُسعى إلى تغييرها بما يتناسبُ مع مُعطيات هَذا المنهج الجّديد، وهَذا هو حالُ العلوم اللُّغويَّة بشكلٍ عام والعربيَّة بشكلٍ خاص؛ فقدْ ظَهرتْ على السّاحة اللُّغويَّة العالميَّة مناهجُ بحثيَّةٌ تَسعى إلى دراسة اللُّغة الإنسانيَّة دراسةً علميَّةً، تنطلقُ من الواقع اللُّغويِّ المنطوق، دراسةً تهتمُ باللُّغة بذاتها ومن أجل ذاتها، وتَخليصها ممَّا عَلقَ بها منْ معطيات خارجةٍ عن مجال هذه اللُّغة، وذلك بالبعد عن الافتراض والتَّأويل، ومعايير الصّحة والخطأ الّتي افترضتْها المناهجُ اللُّغويَّةُ القديمة. وقدْ سعى العلماءُ العربُ ممَّن تسلحوا بمعطيات هذا العلم الحديث، إلى نقل هذه المناهج البحثيَّة بأدواتها وأساليبها إلى اللُّغة العربيَّة، فكَانَ منهم من وَجَّهوا النَّقدَ إلى القديم، وعابوا عليه بعضَ النَّتائج، وحاولوا إعادةَ قراءة الموروث اللُّغويّ القديم بما يتناسبُ مع معطيات هَذا العلم الحديث.

وقدْ ذهبت الدراساتُ المعياريَّةُ القديمةُ[1] (النّحويّة والصّرفيّة) في دراستها اللغة العربيّة إلى تقعيد هَذه اللغة وتأسيس نموذجٍ معياريٍّ لها، وذلك من خلال

١- ومنها: الكتاب لسيبويه، والخصائص لابن جني، والمقتضب للمبرد، والمفصل للزمخشري وغيرها من الكتب النحوية القديمة.

جمعها وتأطيرها وضبطها في أبنيةٍ وأوزانٍ محدّدة، وحصرِ هذه الأبنية وتصنيفها في إطارِ ضوابطَ ومقاييسَ وقوانينَ محدَّدةٍ يجبُ الالتزام بها والخضوعُ لها في صوغ كلِّ بنية؛ بحيثُ تمثّلُ هذه القواعدُ اللغةَ العربيَّةَ النّموذجيَّةَ والمعياريَّةَ في مكانٍ وزمانَ محدّدين؛ أي إنَّها الأصلُ والنّموذجُ الذي يجبُ أنْ يبنى عليها ويقاسَ، والضّوابطُ التي تَحْكُمُ كلامَ العرب؛ إلا أنَّ هذا النظامَ لمْ يسلمْ لهُمْ ولمْ تَتّسمْ قواعدُهُم بالعموم والشُّمولِ؛ بلْ شَذّتْ عنها كثيرٌ منَ الصيغ، ولا سيّما المعلّةُ منها التي تتنوعُ أصواتُها منْ صيغةٍ إلى أخرى، فكسرتْ نمطيتَهم، وخرقتْ قواعدهم في أوزانها وهيئاتها، وطرائق ضم حُروفها التي تختلفُ عمَّا عمَّمُوه وفرضُوه لهَذه اللغة، ومنْ هنَا كانَ على الصَّرفيِينَ أنْ يُخضعُوا هذه الصيغَ لَمَا ارتَضوهُ لها سابقًا منْ أبنيّة وأوزان، فأغرقُوا منهجَهم بالتعليلاتِ الظَّنيَّةِ والأفكارِ الفلسفيّة، وأعملُوا التَّخريجَ والتَّأويلَ والقياسَ في إيجادِهم قواعد التَّصريفِ التي تهتمُ بدراسةِ الأصولِ العارضةِ التي تطرأ على أبنيةِ الكلم، فَتؤدّي إلى العدولِ عنها والتّحولِ إلى بنيةٍ أُخرى، وذلك فيْ سبيلِ إخضاعِ هذه اللّغة لنظامٍ واحدٍ وأوزانٍ محدّدة، فكانتِ الأصولُ لَدَيْهم: هيَ الصّيغُ التَي يجبُ أنْ تأتيَ عليها الكلمةُ وَفقًا لنظامِ اللّغةِ وأوزانها التي عمَّمُوها، ولكنَّه عُدلَ عنها لسببٍ ما؛ (فقَالَ) يجبُ أنْ تأتيَ على وزنِ (فَعَلَ)، ومنْ هُنا فإنَّ أصلَها (قَوَلَ) لكنْ عُدلَ عنها لأسبابٍ صاغُوها وافترضُوها لتفسيرِ هذا التغيُّر.

لكنْ مع تطوّرِ الدراساتِ اللُّغويَّةِ والصَّوتيَّةِ في العصرِ الحَّديث، والاهتمام بالجانبِ الصَّوتيِّ فيْ عمليّاتِ البناءِ والتَّحليلِ الصَّرفيِّ، وتأكيدِهم أنَّ علمَ الأصواتِ هو أساسُ كلِّ دراسةٍ لغويَّة، ولاسيما علمُ الصَّرفِ الذي يَعتمدُ اعتمادًا كليًّا نتائجَ علمِ الأصُّوات، فقدْ قدمتِ النَّظريَّةُ الصَّوتيَّةُ الجَّديدةُ رؤيةً جديدةً للبنيةِ الصَّوتيَّةَ للكلمةِ العربيَّة، تتناسبُ معَ الواقعِ اللُّغويِّ المنطوقِ لا المفروضِ الذي قدمتُه النَّظريَّةُ الصَّرفيَّةُ القديمةُ.

إنَّ الحقائقَ الصَّوتيَّةَ الجديدةَ التي قدمتْها الدِّراساتُ اللّسانيَّةُ الحديثةُ[1] في تحديدها طبيعة الأصوات اللُّغويَّة، والخصائص النطقيَّة التي تميّزُها، والأبواب التي تنتمي إليها، كان لها أثرٌ كبيرٌ في اختلاف النّظر إلى البنى التّركيبيّة بشكلٍ عام، على صعيدِ المقاطع والتّراكيب والجمل، ومن ثمّة إعادة النَّظر في الموروث الصَّرفي القديم، وقراءته قراءةً جديدةً تتناسبُ مع معطيات علم الأصوات الحديث، الذي أكّد أنَّ الجانبَ الصَّوتي هو الأساس في كلِّ دراسةٍ لغويَّةٍ، وأنَّ الدراسات الصَّرفيَّة يجب أن تراعي وبشكلٍ كبيرٍ معطيات علم الأصوات.

لذلك، يحاولُ الباحثُ في هذا الدراسة الوقوفَ على جزئيةٍ من القضايا الصَّرفيَّة وهي (العدول عن الأصل في صيغ الماضي المعتل الأجوف والناقص)، ودراسةَ التحولاتِ الصّوتيّة التي تَعْرَضَت لها هذه الأبنيَّة اللُّغويَّة عندما تَنْدَرِجُ في تصاريفها واشتقاقاتها المختلفة، سواءً في أحرفها أم حركاتها أم تراكيبها، وأثرها في بنية الكلمة، والقوانين التي تخضع لها والميول والاتجاهات التي تفسّرها، ضمن دراسةٍ مقارنةٍ بين آراء الصرفيين القدماء والمحدثين أصحاب المناهج اللسانيّة والصّوتيّة الفونولوجيّة الحديثة، ممّن اتفقوا مع القدماء في قضيّة الأصول المفترضة للصيغ الصّرفيّة المعلّة، واختلفوا معهم في بيان طرائق التغيّر والعدّول، وتحديد القوانين أو الميول والاتجاهات الصوتية الناظمة لها، محاولاً الخلوص إلى رؤيةٍ صرفيةٍ جديدةٍ لهذه البنى المُعلة، تتحرر بها العربية من هذه التعقيدات والتأويلات التي فرضتها المناهج الصرفية القديمة والتي أثقلت كاهل العربية وجعلت من الصرف العربي علمًا من أعقد العلوم اللغوية.

إنَّ هذه القضيَّةَ الّتي يتناولُها البحثُ تُعدُّ من أهمِّ القضايا الصَّرفيَّة والصَّوتيَّة

١- من أهم هذه الدراسات: كتاب مناهج البحث اللغوي، وكتاب اللغة العربية معناها ومبناها وكلاهما لتمام حسان، وكتاب الصرف وعلم الأصوات لديزيرة سقال، وكتاب المنهج الصوتي للبنية العربية لعبدالصبور شاهين وغيرها.

في علم اللُّغة الحديث وأعقدها، لذلك، فإنَّها لا تُشملُ بدراسة، ولا تُحصرُ بكتاب؛ لضخامة مادَّتها وتشعُّب القضايا والجزئيَّات والآراء المتَّصلة بها، لذلك فإنَّ البحثَ لا يدَّعي السَّبقَ والانفراد، فقد تعرَّضتْ بعضُ الدّراسات الحديثة لهذا الموضوع، ولكن تأتي جِدَّةُ هذا البحث وأهميته بتعرُّضه للكثير من القضايا والجزئيّات الخلافيَّة بينَ المنهجين، ومحاولته الوقوفَ موقفًا محدّدًا من كلٍّ منها، كما أنَّه يحاولُ أنْ يضعَ منهجًا بنائيًا خاصًا بالصيغ المُعلَّة، كما أنَّه لم يكتفِ بعرض لآراء الطّرفين كما فعلت بعضْ الدّراسات، بل حاول الباحثُ مناقشة هذه الآراء مناقشةً صوتيّةً تحليليّة. لذلك فإنَّ هذا البحثَ يعدُّ خطوةً متمِّمةً لما سبقه من بحوثٍ ودراساتٍ تعرَّضت لمناهج الصّرف الصوتيّة الحديثة.

بدايةً إنَّ بناء أيّ صيغة صرفيَّةٍ، وإيجادَ أيِّ تركيبٍ لغويٍّ وَفقًا للمنهج المعياريّ (القديم والحديث) يجب أن يخضعَ لمبدأين أساسيّين، هما وحدة الأنظمة الصّرفيّة وثبات الجذر المُعجميّ. ومن ثمَّة فإنَّ نشوء الأصل المفترض للصيغ المنطوقة (قال، باع، سعى، نهى) وتحديدها (بقَوَلَ، بَيَعَ، سَعَيَ، دَعَوَ) كان كالآتي:

١- الوزن الصّرفيّ الموحّد لهذه الصيغ وَفقًا لمبدأ وحدة الأنظمة الصّرفيّة هو (فَعَلَ).

٢- الجذر الثّلاثيّ الموحّد والثّابت في مختلف الصيغ الصّرفيّة المشتقة من هذا الجذر، على اعتبار أنَّ الألف صوتٌ غير أصيلٍ في البنية الصّرفيّة (الاستراباذيّ، رضي الدين، ١٩٨٢م، شرح الشافية، تح محي الدين عبدالحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ج٣، ص٦٨)، ونظرًا لظهور الواو والياء في بعض الصّيغ المشتركة معها في الجّذر اللُّغويّ، فقد تمَّ تحديد أصل هذه الصّيغ المُعلَّة بأصلٍ مفترضٍ واوي أو يائي، وَفقًا لهذا الصّوت الذي يقع موقع الألف في الاشتقاقات الأخرى، فكانت (قَوَلَ) أصلًا (لقال)؛

لظهور الواو في المصدر(قوْل)، و(بَيَعَ) أصلًا (لباع)؛ لظهور الياء في المصدر(بيع)، وكذلك الأمر في (سعى ودعا) وكلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ أجوفَ أو ناقص.

أولًا– آراء المحدثين في بناء صيغة الماضي المُعل:

في تعليل هذا التَّغيُّر وتفسيره يذهب فريقٌ من المُحدثين[1]، إلى أنَّ العلّة أو السّبب وراء هذا الإعلال هي «وقوع الواو والياء بين صائتين قصيرين»، ويعدُّ هذا القانون من أكثر القوانين الصّوتيّة تأثيرًا في الأبنية اللُّغويّة؛ فقد أدَّى عمله إلى ظهور بعض الصّيغ الفعليّة والاسميّة، ولاسيما الصّيغ المُعلّة من الماضي الثُّلاثيّ الأجوف والنّاقص؛ إذ سقطت الواو والياء لوقوعها بين صائتين قصيرين، إذ أصلهما (قَوَلَ، بَيَعَ)، ثمّ أدغمت الفتحتان فكانت (قال، وباع).

ويعمل هذا القانون أيضًا في هذه الصيغ في حال بنائها للمجهول (بِيع، وقِيل) وأصلها (بُيِع، وقُوِل)، فحذفت الواو والياء شبه الحركة لوقوعها بين صائتين قصيرين، ثم قُلبت الضمة كسرةً للماثلة وبذلك تحول البناء إلى (بِيْع، وقِيْل) (القرالة، زيد، ٢٠٠٤م، الحركات في اللغة العربية، إربد، عالم الكتب، ط١، ص١٣٠).

وقد ذكر ماريوباي[2] هذا القانون وعدَّه عامًّا في اللغات الجزريَّة، وأسماه الموضعيّة بين علَّتين، وذهب إلى أنَّه قانونٌ عامٌ لا يخص الأصوات المُعلّة وحدها،

١- منهم: ١- زيد القرالة في كتابه: الحركات في اللغة العربية ص ١٣١.
٢- غالب المطلبي في كتابه: دراسة في أصوات المد ص٢٧٦.
٣- الطيب البكوش في كتابه: التصريف من خلال اللسانيات ص ٥٣.

٢- لغويٌّ أمريكيٌّ من أصل إيطاليّ، يعدُّ من أشهر من نادى بتبسيط علم اللغة بعيدًا عن التعقيدات، بدأ حياته بالتدريس في كليَّةَ مدينة نيويورك، وحصل على الدكتوراه من جامعة كولومبيا في عام ١٩٣٧م، أصدر أكثر من خمسين كتابًا من بينها: قصة اللغة (١٩٤٩م)، وقصة اللغة الإنكليزية (١٩٥٢م) وأسس علم اللغة (١٩٦٥) ترجمه إلى العربية أحمد مختار عمر. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، ١٧ / ١١ / ٢٠١٩م، ماريوباي، تم الاسترجاع من الرابط، https: / / ar.wikipedia.org / wiki /.

بل تخضع له جميع الصَّوامت ولاسيما المعلّة منها (ماريوباي، ١٩٩٨م، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، القاهرة عالم الكتب، ط٨، ص١٤٣).

وقد أكّد على هذا القانون هنري فليش الذي قال: «إذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصّامتّة وجب أن نلاحظ ضُعف الواو والياء حين تكون إحداهما بين مصوتين، إذ إنَّهما ينحوان نحو الاختفاء. وذلك نحو (خَوَنة) فالواو حين وقعت بين مصوتين قصيرين اختفت وأصبحت (خَانة)، اجتمع مصوتان قصيران تحولا إلى مصوت قصير» (فليش، ١٩٦٦م، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، ترجمة عبد الصبور شاهين، مصر، ص ٥٥). كما أكّد تمام حسان على ضعف الصّوت بين حركتين فقال: «يمكن القول إنَّ أضعف ما يكون الحرف إنَّما يكون وسطًا بين حركتين» (حسان، تمام، ١٩٩٤م، اللغة العربية معناها ومبناها، المغرب، مطبعة النجاح، ص٣٠٢). وقال أيضًا: «فالصّوت أقوى ما يكون نطقًا إذا وقع مشدَّدًا في الآخر، وهو أضعف ما يكون نطقًا إذا وقع بين حرفي علّة» (حسان، تمام، ١٩٨٩م، مناهج البحث اللغويّ، مصر، مكتبة الأنجلو، ط١، ص١٥٣).

ومن المحدثين[١] من علّل ذلك بكره العربيّة تتابع الحركات؛ وذلك ضمن نظرتهم الخاصة لطبيعة أصوات العلّة، إذ ذهب عبد الصبور شاهين في تعليلاته الصّوتيّة للتغيُّرات الصّرفيّة إلى اعتبار البنية الصّوتيّة لأصوات اللين أو أنصاف الصّوائت بنيةً حركيّةً مزدوجةً، يتم تقسيمها والفصل بين الأجزاء الصّوتيّة المكوّنة لها، ومن ثمَّة فإنَّ صوت المدِّ حركتان متجانستان، وصوت اللّين حركتان مختلفتان. لذلك لا تتوافق هذه النّظريّة مع تعليل القدماء بتحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلها، ولا مع نظرة غيرهم من المحدثين القائلة بوقوع الواو والياء بين صائتين قصيرين؛ لأنَّ ذلك يفترض أنَّ للواو والياء وجودًا مستقلًا عن الحركة قبلها

١- ومنهم: ١- عبد الصبور شاهين في كتابه: المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٨٣.
٢- ديزيره سقال في كتابه: الصرف وعلم الأصوات ص ١٦٤.

وبعدها، وهو خطأ من النّاحيّة الصّوتيّة؛ لأنَّها ليست سوى انزلاق بين حركتين فتشكلتا في نصف حركة. ومن هنا فقد ذهب شاهين إلى أنّ الواو والياء في أصل هذه الصيغ قد تشكّلت من توالي الحركات المتخالفة، «إذ حدث الانزلاقٌ من الفتحة الأولى في كلِّ مثالٍ إلى الحركة التّاليّة لها فنتجت الواو والياء، التي هي عين الكلمة في الأصل». (شاهين، عبد الصبور، ١٩٨٠م، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ص٨٣).

ويرى عبد الصبور شاهين أنَّ هذا المقطع لا يمكن أنْ يتكوّن من حركاتٍ فقط؛ فهو أمرٌ ترفضه اللّغة، لذلك كان الحل بإسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج وهو الضمة في (qa.ua.la)، والكسرة في (ba.ea.'a)، فلا يبقى سوى الفتحتين القصيرتين، هما الفتحة الطويلة (baa'a) (qaa.la) (المرجع نفسه، ص ٨٣).

ويلحظ الباحث هنا أنَّ عبد الصبور شاهين لم يفصل بين البنيّة الصّوتيّة لهذه الأصوات (أنصاف الصوامت) وبين جانبها الوظيفيّ؛ فنحن وإن سلّمنا مع شاهين بأنّ البنية العميقة لهذا التركيب هي بنيةٌ صائتيّةٌ وذلك على اعتبار أنّ الأصل المفترض (قَوَل) له جذرٌ أعمق منه ذو بُنيَةٍ حركيَةٍ تقوم على التّتابع الحركيّ بين الفتحة والضمّة، والفتحة والكسّرة (قَ ـُ) (بَ ـِ)، فإنَّ القول بالانزلاق قد نقل هذه الأصوات إلى البنية الصّامتيّة وظيفيًا، لذلك كتبت على صورة الواو والياء (و، ي)، أي إنّ هذا الانزلاق له وظيفتان: الأولى كتابيّةٌ وذلك بالتّحول من رمزِ الحركةِ إلى رمز الحرف، والثّانيّة وظيفيّةٌ مقطعيّةٌ؛ بأن أصبحت الواو والياء قاعدةً صوتيّةً للحركة بعدها، لذلك وجب اعتبارها من الأصوات الصّامتة وظيفيًا؛ ومن هنا كانت تسمية أنصاف الصوائت؛ وذلك بأنَّ لها خواص الصّوامت نطقيًّا وخواص الصّوامت وظيفيًّا، وبذلك تسقط العلّة المقطعيّة التي قال بها عبد الصبور شاهين؛ لأنّ هذه الأصوات قد شكلتْ قاعدةً صوتيّةً للصوت القصير

بعدها، وشكلت معه مقطعًا قصيرًا (ص ح)، أو أنّ عبد الصبور شاهين لم ينطلق في تحليله من الأصل المفترض (قَوَلَ) بل من أصله الأعمق منه قبل حدوث عمليّة الانزلاق؛ لأنّ الانزلاق كما قلنا يحوّل البنية الصّوتيّة من الحركيّة إلى الصامتيّة الوظيفيّة.

كما أنَّ هذا القول لعبد الصبور شاهين يوحي بأنَّ البنية الثُّلاثيّة المُعلّة هي بنية ثنائيّة في الأصل العميق للصيغة؛ لأنَّ التّجريد الصّوتيّ لهذه الصيغ قبل عمليّة التّشكيل الصّرفيّ والبنائيّ للصيغة المنطوقة، وما رافقها من عمليّة انزلاقٍ لتشكيل الصامت الوظيفي (و، ي)، كانت (قَ ـُـَ ل) و (بَ ـِـَ ع). فموقعُ العين هنا هو صائتٌ قصير (ضمة وكسرة)، وهذه الصّوائت لا تَدخل في البنية الجّذريّة للكلمة، ولا يمكن اعتبار الجذر المجرّد في هذه الألفاظ جذرًا ثلاثيّ الصّوامت (ق و ل) (ب ي ع)؛ لأنّ هذا يُلغي التّتابع الحركيّ الذي قال به شاهين؛ لِوُجُوبِ ظهور هذه الواو والياء في الجذر المفترض كصوامت لا صوائت (قَوَلَ، بَيَع).

وهنا يذهب البحث إلى إمكانيّة جعل البنية الثُّلاثيّة المُعلّة بنيةً ثنائيّة، إلا أنَّنا لا نحدّد طبيعة هذا الصوت المعل بأنّه واويٌّ أو يائيٌّ أو حركةٌ أو شبه حركة، بل نجعل هذا التّحديد للبنية الصّوتيّة والوزنيّة التي يصاغ فيها. ويؤكد على ذلك مرافقة الإعلال لهذه الصّيغ في مختلف تصاريفها.

ونجد من المّحدثين من يرفض هذا القول بالتّتابع الحركيّ، أو جعل أصوات اللين أو أنصاف الصّوائت من قبيل هذا التتابع، إذ يرى فوزي الشايب: «أن الشَّبَه القوي بين الواو والياء وبين الحركات يجعل تتابعها في السياقات أشبه بتتابع الحركات، ومن ثمَّة فإنّ بنية هذه الأصوات ليست بنيةً حركيّةً بل هي أشباه صوائت، وتعامل معاملة الصّامت لا الصائت، ويرى أنَّ من عدَّها حركات قد غالى في ذلك، فهي تتمتع بانفتاحٍ كبيرٍ يقربها من الحركات لكنَّها تبقى صوامت

لا صوائت» (الشايب، فوزي، ٢٠٠٤م، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، الأردن، عالم الكتب، ط١، ٤٣١). وممّن تعامل مع هذه الأصوات كأشباه صوائت لا صوائت عبد الفتاح الزين الذي علّل التغير الصّوتيّ هنا بوقوع الواو والياء في سياقٍ صوتيٍّ لا يناسبهما وهو سياق الفتح، إذ الواو من أقصى الحنك، والياء من مقدمته، وهما تُغايران بمخرجيهما الفتحة التي تخرج من الحنك الأوسط، وبعد سقوطهما التحمت الفتحتان، الفتحة التي بعد الفاء، والفتحة التي بعد الياء والواو، فأدغمت إحداهما في الأخرى، فنشأت ألفٌ ممدودةٌ في قام وباع، كما يتضح في التحليل الصوتي، (ق ـَ وـَ م ـَ) (qa wa ma) > (ق ـــَـــ م ـــَ) (qaama) (الزين، عبد الفتاح، ١٩٩٩م، بين الأصالة والحداثة قسمات لغوية في مرآة الألسنيّة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر، ط١، ص٣٧). ويتضح لنا أنَّ عبد الفتاح الزين هو أوّل من قال بالإدغام بين الحركتين المتجانستين لتشكيل صوت المدّ، وهي حقيقةٌ صوتيّةٌ مهمةٌ للتخلص من الفاصل النّطقيّ بين الحركتين المتتابعتين، وإخراجهما من مخرج واحد بزيادة الاعتماد على موضع الصّوت. خلافًا لمصطلح «الدّمج» السّائد بين الصوتيين الذي يوحي أنَّ عمليّة الدّمج بين الحركتين هي عمليّةٌ كتابيّةٌ أكثر منها صوتيّة.

ثانياً– آراء القدماء في بناء صيغ الماضي المُعل:

أمَّا القدماء فقد عالجوا هذه الظّاهرة تحت باب الإعلال، الذي يبحث بالتغيرات التي تطرأ على أصوات العلّة في الأبنية اللّغويّة المختلفة، وما تتعرض له من حذفٍ أو قلبٍ أو نقل، وذلك وَفقًا لأصولٍ وقواعدَ محدّدة تضبط هذه العمليّة الصّرفيّة. وقد علّلوا هذه الحالة بتحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلها (الاستراباذي، رضي الدين، ١٩٨٢م، شرح الشافية، مرجع سابق، ج٣، ص٩٥) و(الإشبيلي، ابن عصفور، ١٩٨٧م، الممتع في التصريف، تح إحسان عباس، بيروت، دار صادر،

ط١، ج٢، ص٥٢٤)، ولا ندري هل هذه القاعدة هي توصيفٌ للحالة الصّرفية فقط، والتي يحدّدون من خلالها موقع الإعلال، وذلك كقولهم: «بوقوع الواو والياء عينًا لاسم فاعلٍ أعلت عين فعله» (الاستراباذيّ، رضي الدين، ١٩٨٢م، شرح الشافيّة ج٣، ص١٢٧)، أو قولهم: «بوقوع الواو والياء والألف بعد ألف مفاعل أو ما شابهه في عدد الحروف والحركات» (سيبويه، ١٩٨٨م، الكتاب، تح عبدالسلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ج٤، ص٣٦٥). أم أنّها تعليلٌ صوتيٌّ لهذه الحالة الصرفيّة؛ وهي كون الواو والياء محفوفةً بالحركات. وهي علّة تقترب في مضمونها مع تعليل المحدثين الذين قالوا: «بوقوع الواو والياء بين صائتين قصيرين». بل إنَّنا نجد أنَّ قولَ عبد الصبور شاهين: «بالهروب من تتابع الحركات» قريبٌ من بعض الآراء الصرفيّة القديمة التي قالت بثقل هذا التتابع، فقد صرح بذلك ابن يعيش الذي رأى: «أنَّ العلّة وراء إعلال الواو والياء في الأجوف والنّاقص يرجع إلى كره العربيّة لاجتماع الأمثال والمتشابهات؛ لأنَّ حروفَ اللين مضارعةٌ للحركات (ابن يعيش، يعيش بن موفق، ١٩٩٨م، شرح المفصل، القاهرة، إدارة الطباعة المنيريّة، ج١، ص٨٢)».

وقد ذهب إلى ذلك أيضًا ابن جني الذي قال: «وإنَّما كان الأصل في (قام) (قَوَمَ) وفي (خاف) (خَوِفَ)...، فلمّا اجتمعت ثلاثُ أشباهٍ متجانسةٍ، وهي الفتحة والواو والياء، وحركة الواو والياء؛ كُره اجتماع ثلاثة أشياءَ متقاربةٍ، فهربوا من الواو والياء إلى لفظٍ تؤمن فيه الحركة وهو الألف، وسوغها أيضًا انفتاح ما قبلها (ابن جني، أبو الفتح عثمان، ١٩٨٥م، سر صناعة الإعراب، تح حسين هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ج١، ص٢٥).

وكذلك ابن عصفور الذي قال: «والسببُ في ذلك اجتماع ثقل المثلين؛ أعني فتحة العين واللّام مع ثقل الواو والياء، فقلبت الواو والياء ألفين؛ لخفة

الألف؛ ولأنَّها لا تتحرك فيزول اجتماعُ المثلين؛ ولأنَّه ليس بين الواو والياء ما يقلبان إليه أقرب من الألف؛ لاجتماعهما معها في أنّ الجميع حروف علّةٍ ولين» (الإشبيليّ، ابن عصفور، ١٩٨٧م، الممتع في التصريف، مرجع سابق، ج٢، ص ٥٢٣).

ثالثاً– المقارنة بين آراء القدماء والمحدثين:

من هنا نجد شبه توافقٍ بين القدماء والمحدثين في توضيح علّة هذا التّغيُّر، والاتجاه العام الذي يضبطه، وهو كراهيّة العربيّة لهذا التّتابع بين هذه الأصوات المتجانسة، أمّا الفرقُ فيكمنُ في تحديدِ طبيعة هذه الأصوات، فهي عند المحدثين من قبيل التّتابع الحركيّ، وعند القدماء تتابعٌ بين الحركات والحروف المتجانسة. أمّا عن كيفيّة هذا التّغيُّر وآليّة الانتقال من الأصل إلى الفرع، فهي عند القدماء بقلب الواو والياء ألفًا، أمَّا المحدثون فقد ذهبوا إلى سقوط الواو والياء (سواءً أكانتا حركةً أم شبه حركة)، وتَشكُّل الألف من خلال عمليّة الدّمج بين الفتحتين (حركة الفاء وحركة العين). فتتحول (قَ ــَ ل) إلى (قال)، وبذلك يكون وزنها (فال) لا (فَعَل)؛ لأنَّ الألف ليست عين الفعل أو بدلاً منها، وإنَّما هي حركةٌ طويلةٌ نشأت عن الدّمج بين الحركات.

ويرى الباحث أنَّ القولَ بتَشَكُّلِ الألف عن طريقِ الدَّمج بين الحركتين قد يُوقعُ الفعلَ الماضيّ بمشكلةٍ إعرابيَّة، ونَقْصِدُ بذلك الفعلَ النّاقص، فإنْ قُلنا: إنَّ الفعلَ (سعى) مثلًا قد نتجَ من خلال العمليَّةِ الصَّرفيَّةِ القائمة على إسقاط الواو والياء منَ الجّذرِ المفترض (سَعَيَ)، والدَّمجِ بين الفتحتين لتشكلِ صوت الألف، فإنَّ هذه الحركةَ الطويلةَ (في سعى) نتجت عن طريق الدَّمج بين حركتين قصيرتين؛ الحركة الإعرابيَّة وهي الفتحة التي يبنى عليها الفعل الماضي، والحركة الثانيَّة هي حركة عين الكلمة، وهي جزءٌ من البنية الصّرفيّة للكلمة، وهنا يكمن التساؤل

عن كيفيّة إعراب هذه الأفعال؟ فلا يمكن القول: إنَّ الألف علامةٌ إعرابيَّةٌ؛ لأنَّها مكوّنةٌ من قسمين، ولكلٍّ منهما وظيفةٌ مختلفة، ولا يمكن القول بالتقدير كما قال القدماء؛ لأنَّ الفتحة قد ظهرت. فهل يمكن القول: إنَّ العلامة الإعرابيّة هي الفتحة القصيرة المدمجة مع ما قبلها لتكوين صوت المد؟ ولكن المشكلة تزدادُ تعقيدًا مع الفعل المضارع المنتهي بصوتِ مدٍّ مثل (يمشي) فذهبوا إلى أنَّ أصلها «(يمشِيُ) وقعت الياء بين ضمةٍ وكسرة، فسقطت الياء وقلبت الضمّة كسرةً لمجانسة الياء فأصبحت (يمشِي)» القرالة، زيد، ٢٠٠٤م، الحركات في اللغة العربية، مرجع سابق، ص١٢١)، ومن هنا فإنَّ علامة الإعراب ليست الضّمّة المقدرة؛ لأنَّها قد ظهرت وقُلِبَت كسرة، وليست هي ياء المدِّ؛ لأنَّها مكوّنة من حركتين حركة الجذر وحركة الإعراب، فهل نقول: إنَّ علامة الإعراب هنا هي الضمّةُ المنقلبةُ كسرة والمدمجةُ مع ما قبلها لتكوين ياء المد؟ ولاسيّما أنّهم قالوا: إن علامة الجزم في هذه الأفعال هي «حذف هذه الحركة، وهو هنا حذف جزئي، حيث تقصر الحركة الطويلة (لم يمشِ)» (المرجع نفسه، ص١٢١). كما أنَّ الفعل (يمشِي) هذا ليس معلًا عند القدماء إلا بتسكين حركته؛ لثقل الضمة على الياء (الغلاينيّ، مصطفى، ١٩٩٤م، جامع الدروس العربيّة، بيروت، المكتبة العصرية، ط٣، ج٢، ص٩٥)، أما ما دفع المحدثون للقول بهذا الإعلال فهو تحوّل الصيغة من ياء اللين إلى ياء المد، وهذا الأمر فَرَضَ عليهم القول بعملياتِ إعلالٍ لم يَقُل بها القدماء، لتفسير هذا التحول من اللين إلى المدّ، ولاسيّما أنَ صوت المدّ حركةٌ طويلةٌ ولا يمكن أن تكون جزءًا من البنية الجذريّة للكلمة.

وممَّا يُلاحظ أيضًا أنَّ منهجَ المحدثين في التّعامل مع هذه البنيَّة الصَّوتيَّة، قد تعامل مع الأسماء الناقصة وَفق آليَّة تحليلٍ صرفيٍّ تختلفُ عن مثيلاتها في الأفعال والأسماء الجوفاء والأفعال الناقصة، خلافًا لمنهج القدماء الذي عالجها وفقًا لمثيلاتها بسقوط الواو والياء لتحركها وانفتاح ما قبلها. فقد عالجوا هذه الصيغ

مجرّدةً عن الحركة الإعرابية أو التنوين يقول ديزيرة سقال: «أما تغيُّرات الأصوات في الأسماء فمن نوعٍ واحد:

> asaa «- >asai» a«- >asai

نلحظ أن التغيُّر هنا يكون بإبدال الضمّة أو الكسرة فتحة، لتنتقل من الحركة المزدوجة (من غير تنوين ولا تحريك) إلى الحركة الطويلة الفتحة (سقال، ديزيرة، ١٩٩٦م، الصرف وعلم الأصوات، بيروت، دار صادر، ط١، ص ١٦٥).

وهنا يتساءلُ البحثُ عن سبب هذا التغيّر في العمليَّة الصَّوتيَّة؟ ولاسيّما أنَّ عدم تحرّك اللام يخرجها من حالة التّتابع الحركيّ التي قال بها شاهين، ويخرجها من قانون وقوع الواو والياء بين صائتين قصيرين، بل ومن مقولة القدماء: بتحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلها. يرى البحث أنَّ سبب هذا التغير (إخراج حركة الإعراب من العمليّة الصّرفيّة) يعود إلى سببين: الأول عدم ظهور حركة (الضمة والكسرة) على الواو والياء فهي مقدّرةٌ. والثانيّ: كون الأسماء معربةً؛ بمعنى أنّ حركتها تتغيَّر بتغيُّر حالتها الإعرابيّة، وبذلك تتنوع بين الفتح والضم والكسر، فلا يكون لها بنيةٌ صوتيّةٌ ثابتةٌ تُعلّل من خلالها هذه الظاهرة الصّرفيَّة، خلافًا للفعل الماضي المبني على السكون. ولو قالوا: بسقوط الحركة وبقلب الضمّة أو الكسرة (خلافًا للفتحة) فتحةً؛ لمجانسة الفتحة قبلها، لكانت هذه الألفُ جزءًا من العلامة الإعرابيَّة، ولما عُرِفَتْ حركتها أهي الضّم أم الكسر، ولوجبَ عليهم القولُ بعمليةِ قلبٍ خاصةٍ مع كلِّ حالةٍ إعرابيَّة؛ فمعَ الرفع والجر يقولونَ بقلبِ الضمةِ والكسرةِ إلى فتحةٍ، ومع النصب يقولون بالدمج بينَ الفتحين دون قلبٍ، لذلك لم تدخل الحركة الإعرابيّة في هذه العمليّة الصرفيّة، وبقيت مقدرةً على الألف، وقدْ تكون هذه الطريقة أفضل من الطريقة الأولى في التعامل مع الأفعال الناقصة، لعدم الخوض في قضيَّةِ تَغيُّرِ الحركةِ الإعرابيَّة وكيفيَّةِ تحديدِها كما بيَّنا سابقًا.

كما يحق للباحث هنا أنْ يطرح تساؤلًا عن مدى حتميَّة وشموليَّة هذه القاعدة أو هذا الاتجاه الصّوتيّ؟ وهل يمكن أن يُطبَّقَ على كلِّ بنيةٍ لُغويةٍ تحتوي المكون الصّوتيّ ذاته؟ نجد أنَّ القدماء دون المحدثين الذين عالجوا التغيُّرات الصّوتيّة الحاصلة في بعض الصيغ دون التعرّض لحالات الاستثناء والتي تحمل بنيةً صوتيّةً متشابهةً قد حاولوا تقليص أثرِ هذا القانون الصّوتيّ، وبالأدق تحديد مجال عملّه، بحيث أثقلوا كاهلها بعشرة شروط[١] تُخرجُ ما لم يوافقها من حيّزه؛ أي أنَّهم سعوا إلى إحاطة هذا القانون أو القاعدة الصّرفيّة بشروطٍ واستثناءات، محدّدين بذلك مجموعةً محدّدةً من الألفاظ تشترك فيما بينها بقاسم واحد مشترك وهو الأفعال المُعلَّة وبعض الصيغ المشتقة منها، وبذلك لم تكن العلَّةُ صوتيَّةً بقدر ما هي تركيبيّة؛ وذلك لاقتصار عمل القانون الصّوتيّ على حالاتٍ صرفيّةٍ وتركيبيّةٍ محدّدة دون غيرها من الأبنية التي تحتوي على المكون الصّوتيّ ذاته، ومن ذلك مثلًا: أنَّ عين اسم الفاعل لاتقلب همزةً في فعلٍ ليس معتلًا في الأصل مثل (عَورَ، عاوِر)، بل تصحان لصحته «أمَّا إذا لم تُعل عين فعله مثل (عَورَ) فلا تقلبان همزة في اسم الفاعل بل تصحان في الفعل جريًا على مجرى واحد، كما جُريّ في الإعلال

١- وهي: ١- أن يتحركا ولذلك صحتا في القَوْل والبَيْع لسكونهما.
٢- أن تكون حركتهما أصلية، لذلك صحتا في جَيَل وتَوَم مخففي جَيأل وتَوأم، بعد نقل حركة الهمزة إلى الواو والياء.
٣- أن ينفتح ما قبلها ولو عَرَضًا، ولذلك صحتا في العوَض والحيَل.
٤- أن تكون الفتحة متصلة، أي في كلمة واحدة، لذلَك صحتا في ضربَ وَاحد.
٥- أن يتحرك ما بعدها إذ كانتا عينين، وألا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، ولذلك صحت العين في بيَان، وطويل، والام في رَمَيَا، وغَزَوَا.
٦- ألا تكون إحداهَما عينًا للفعل الذي الوصف منه على وزن أفعل، نحو هَيِف فهو أهيَف.
٧- ألا تكون عينًا لمصدر هذا الفعل وهو الهَيَف.
٨- ألا تكون عينًا لافتعل الدال على التفاعل نحو اجتوَروا واشتوَروا.
٩- ألا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال، فإن كانت صحت وأعلت الثانية، نحو الحيا والهوى.
١٠- ألا تكون عينًا لما آخره زيادة تختص بالأسماء، لذلك صحتا في مثل الجَوَلان والهَيَمان». (الاستراباذيّ، رضي الدين، ١٩٨٢، شرح الشافية، مرجع سابق، ج٣، ص ٩٥ ومابعدها). وانظر (درويش، عبد الله، ١٩٨٧م، دراسات في علم الصرف، مرجع سابق، ص ١١٢).

على مجرى واحد» (الاستراباذيّ، رضي الدين، ١٩٨٢م، شرح الشافية، مرجع سابق، ج٣، ص١٠١).

ولا ندري ما هو الفرق بين (عَورَ، عاوِر)، وبين (قوَلَ، قاوِل)، إذ تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها في الصيغتين، سوى مقولة جريان الصحيح مجرى واحد كما يجري المعل مجرى واحد، والتي يمكن أن تستغل للقول بتعدّد الأنظمة.

وممّا يؤخذ على هذه القاعدة ويضعف حقيقة العلّة الصّوتيّة في إيجاد القلب، هو حملهم بعض الصيغ المشتقة من هذه الأبنية المعلّة، والتي لم تتوفّر فيها هذه البنية الصّوتيّة على هذه القاعدة، ومن ذلك (يخَاف) وأصلها (يخْوَف)، فبعد نقل حركة الواو إلى الخاء الساكنة قبلها(يخَوْف)، قالوا بقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبها، على اعتبار أنَّ الواو كانت متحركةً في الماضي(المرجع نفسه، ج٣، ص ٩٦)، وهذا كلّه يقلّل من فعاليّة هذه القاعدة الصّوتيّة؛ على اعتبار أنَّ التغيّر الصّرفيّ يجب أن يكونَ خاضعًا للتأثر والتأثير بين الأصوات المتتابعة في البنية اللغويّة المنطوقة، أو التي افترض نطقها حملًا على صيغة أخرى، ولا تعمل قاعدة صوتيّة في بنية حملًا على بنية أخرى. حتى إنّ القدماء أنفسهم قد أقروا بضعف هذه القاعدة يقول الاستراباذيّ: «اعلم أنَّ علّة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفًا ليست في غاية المتانة؛ لأنّهما قلبتا ألفًا للاستثقال، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفَّ ثقلهما»(المرجع نفسه، ج٣، ص ٩٥).

حتى إنَّنا نجد أنَّ بعض الصيغ قد خالفت هذه الشروط ومع ذلك قُلبت فيها الواو والياء ألفًا، ومن ذلك قلب هذه الأصوات ألفًا وهي ساكنةٌ غير متحركة، ومن ذلك قولهم في: (يَوْجل) (ياجل)، وقد ذكر سيبويه ذلك فقال: «وقال بعضهم ياجل فأبدلوا مكانها ألفًا كراهيّة الواو مع الياء» (سيبويه، ١٩٨٨م، الكتاب، مرجع سابق، ج٤، ص ١١١-١١٢).

كما أنَّنا نجدُ بعضَ الصيغ التي توفَّرت على هذه الشروط ولكنَّها لم تعل مثل: استحْوَذ، واسترْوَح، وأغْيَلَت المرأة، أخْيَلت السماء، وأغْيَمت (الاستراباذيّ، رضي الدين، ١٩٨٢م، شرح الشافية، مرجع سابق، ج٣، ص٩٥). وهذه الألفاظ كانت عند القدماء شاذةً ولا يقاس عليها (الإشبيليّ، ابن عصفور، ١٩٨٧، الممتع في التصريف، مرجع سابق، ج٢، ص٤٨٢)، وذهب بعضهم إلى أنّها دلالةٌ على أصل الباب (ابن جني، أبو الفتح عثمان، ١٩٥٤م، المنفصف شرح لكتاب التصريف للمازنيّ، تح إبراهيم مصطفى، دار إحياء التراث، ط١، ج١، ص١٩١).

ويرى الباحث أنَّ أقوال القدماء تحتوي حقيقتين صرفيتين مهمّتين: الأولى في قولهم بجريان الصّحيح مجرى واحدًا كما يجري المعل مجرى واحد، ويمكن أن يوظّف ذلك بجعل الصّحة والإعلال أنظمةً صرفيّةً يستقلُ كلٌّ منها عن الآخر. وذلك على اعتبار الإعلال حالةً صرفيّةً مرافقةً للصيغ المعلَّة في اشتقاقاتها المختلفة، والحقيقة الثّانيّة في قولهم: «وسوَّغها أيضًا انفتاح ما قبلها» وتأكيدهم في مقولة «تحرّك الواو والياء وانفتاح ما قبلها» على هذه الفتحة. كما تؤكّد على ذلك مقولة عبد الفتاح الزين السابقة: «إنَّ قلب الواو والياء هنا لأنَّ المقامَ مقامُ فتح»، حتى إنَّ المحدثين عندما قالوا بالقلب قلبوا الكسرة والضّمَّة إلى فتحة لمجانسة هذه الفتحة. أي إنَّ العامل الأوّل في تحديد الصّوت المعل هو البنية الصّائتيّة المجاورة له، ولكي نمنح هذه الأبنيّة نوعًا من التجريد وانطلاقًا من الجذر الثّنائيّ المعل الذي قال به البحث سابقًا، فإنّ بناء صيغة فال وفعى، وتحديد صوت الألف كصائت مُكمِّل لهذا الجّذر الثُّنائيّ، قد تمَّ على قياس (فَعَل)؛ وذلك بأنْ تحدَّدت الألف في (فالً) بتأثير فتحة الفاء. وتحدَّدت في (فعى) بتأثير فتحة العين. وفي (استفال) بتأثير حركة العين في (استفعَل)؛ لأنَّ ما قبله ساكن. وبذلك يتم التّخلّص من القول بالأصل المفترض للصيغ المُعلَّة والعمليّات الصّرفيّة المرافقة له للقول: إنَّ الثُّلاثيّ الصّحيح (فَعَل) والمعتل (فال وفعى) على اعتبار موضع الصوت المعل

من الأجوف أو النّاقص.

وإنْ كان البحثُ قد عابَ على القدماء الافتراض والتّأويل وعدم المطابقة بين الوزن والموزون، فإنَّ الدعوة إلى الوزن المقطعيّ والصَّوتيّ للكلمة يجب أن تتم وفق منهج منظم ورؤية تامة لآليّة البناء والتّشكيل الصّرفيّ للغة العربيّة، فهل يمكن أن نقول: إنَّ (قَال) وزنها (فال) لا (فَعَل) و(يقول) (يفول) لا (يفعُل)، دون أن نقدمَ منهجًا محدّدًا لتغيّر المقطع الطويل من الألف إلى الواو، هذه الفكرة التي قامت من أجل تفسيرها فكرة الأصول والصيغ المفترضة عند القدماء. لذلك فإنَّ هذا المنهج المتبع يجب أن ينطلق من أمورٍ عدَّةٍ في نظر الباحث هي:

١- القول بالجذرِ الثُّنائيّ المُعل مقابلًا للجذرِ الثُّلاثيّ الصحيح، بحيثُ يتكوّن هذا الجّذرُ من صامتين وصوتِ علّة، لا يُحدّد صوته وإنَّما الباب الذي ينتمي إليه، وذلك تَبَعًا لكثّرة ورود هذا الصّوت في الصّيغ المشتقة من هذا الجذر، فإذا قلنا: الجذر (ق «و» ل) فلا نعني أنَّ الواو أصلًا في الجذر؛ وإنَّما تشير إلى الباب الذي ينتمي إليه الجذر وهو (فال يفُول)، ومن هنا تُلغى فكرة القول بالجذر الثابت للصيغ المعلّة، فلا يتحتّمُ على الواو أو الياء أن تتكرّرَ وتوجد في كلِّ صيغةٍ مشتقةٍ من هذا الجّذرِ، وبذلك كانتْ لدينا الصيغُ المعلةُ الجوفاءُ التّاليةُ: فال يفول فولً أو(فَعْل)؛ مثل قال يقول قَوْل، وفال يفيل فَيْل أو(فَعْل)؛ مثل باع يبيع بيع، وفال يفال فول أو(فَعْل)؛ مثل نام ينام نوم، ومن هنا لم تكن الواو في قَوَل أو الياء في بيع أصلًا للألف في قال وباع؛ وإنَّما هي عنوانٌ للباب الذي تنتمي إليه هذه الصيغ المعلّة؛ فإذا كان لدينا باب (فَعَل يفْعَل) و(فَعَل يفعِل) و(فعَل يفعُل) كانت هذه الأبواب المعلّة مقابلةً لهذه الأبواب الصحيحة، بحيث تتناسبُ الصَّوائتُ الطّويلةُ في البنى المُعلّةِ مع حركةِ الصَّوائتَ القصيرةِ في البنى الصحيحةِ؛ فالألف في فال

تتناسب مع الفتحة في فَعَل، والواو والياء في يفول ويفيل تتناسب مع الضمة والكسرة في يفعُل ويفعِل.

٢- إلغاء فكرة الأبنية الصَّرفيّة الثّابتة ووحدة الأنظمة للصحيح والمعتل؛ أي عدم قياس المعتل على الصحيح، فليس قال على وزن فَعَل ولَا يقُول على وزن يفعَل، بل لكلٍّ واحدةٍ منها وزنها الخاص المقابل لهذا الوزن الصحيح، فصيغة المضارع من المعتل من باب الواو هي (يفول)، ومن باب الياء هي (يفيل)، والماضي المفرد (فال). ومن هنا وجب إثبات هذه الصيغ المعلة في جداولَ صرفيّةٍ تُثبت من خلالها الأبنيةَ الصرفيةَ للصيغِ المعلةِ وأوزانها وَفقًا لأبوابها التي تنتمي إليها. مع ضرورة التنبيه إلى أنَّ هذهَ البنيةَ المعلّة أو الصّوت المعل قد يتنوع بين المدِّ واللين، ولما قلنا: إن هذا الصوت يأخذ موقع الصّامت في الصّيغة الصّحيحة أي موقع الفاء أو العين أو اللام فإنَّه وفي حالته اللينة يُمثل بصوتِ الصامتِ المقابل له في هذا الميزان؛ لأنَّ بنيته الصَّوتيَّة أصبحت أقرب إلى الصّوامت منها إلى الصّوائت كما بين البحث سابقًا، ومن هنا تُلغى فكرة الثّنائيّة والثّلاثيّة التي كانت من أسبابِ القولِ بالأصولِ المقدرةِ، وهي عدم الحرص على ورود حروف (فعل) في الميزان؛ فلولا حرصهم على بقاء العين وتمثيلِها لوزِنت قال على فال لا فعل.

	الصحيح	الوزن	المعتل	الوزن
الماضي	ذهَب	فَعَلَ	قال (باب الواو) باع (باب الياء)	فال
المضارع	يشرَب يأكُل يجلِس	يَفْعَل يفعُل يفعِل	ينام يقول (باب الواو) يبيع (باب الياء)	يفال يفول يفيل
الأمر	اشرَب	افْعَل	نم قل بع	فَل فُل فِل
المصدر	شُرْب	فُعْل	نَوم قَوْل (باب الواو) بَيْع (باب الياء)	فَعل فَعل فَعل
اسم الفاعل	شارب	فاعل	قائل بائع	فاعل أو فائل فاعل أو فائل
اسم المفعول	مشروب	مفعول	مقول (باب الواو) مبيع (باب الياء)	مفول مِفيل
اسم المكان	مَشرَب	مَفعَل	مَقال مَبِيع	مَفال مِفيل

وبهذا تكون صيغة (فال) هي صيغة الماضي الثّابتة من كلِّ فعلٍ ثنائيّ معتلٍ أجوف، أمَّا تنوع الصيغ بين الألف الواو والياء فعائدٌ إلى الباب الصرفي الذي تنتمي إليه، وبالتالي تتقابل صيغة يفعُل مع يفُول ويفعِل مع يفيل ويفعَل مع يفال. إنَّ هذه الأوزان قد تعاملت مع الصيغ الصَّرفيَّة بأصواتها المنطوقة، وبما يتناسب مع بنيتها المقطعيَّة، دون الخوض في عمليات الافتراض والتأويل للوصول إلى هذه الصيغ الناجزة، ومن ثَمّة تم تحقيق التوافق الصَّوتيّ بين الوزن والموزون.

الخاتمة

هكذا نجد أن الصرف العربي القديم وحتى التعليلات الصوتية الحديثة هي تعليلات افتراضية تأويلية سعت إلى الانطلاق من أصول وافتراض صيغ للوصول إلى الكلام المنطوق على اخلاف طرائقهم ونظرتهم إلى البنى الصوتية المكونة لبنية الكلمة العربية، وهذا ما أثقل كاهل الصرف العربي وجعله عُرضة للميول ومرتعا للأهواء كلٌ يرميه بما جادت به نفسه من آراء وأفكار، لذلك فقد سعى البحث إلى تقريب الصرف العربي أكثر من القارئ العربي وذلك بتخفيف هذا الثقل المفترض والمؤول للوصول إلى صيغ صرفية لا تتعدى مراحلها الكلمة أو الكلمتين ولذلك قدّم البحث نظريّةً خاصةً في آليّة البناء الصّرفيّ للصيغ المُعلّة، تقوم على اعتبار الجّذر المعل جذرًا ثُلاثيَّ الأصوات ثُنائيَّ الصّوامت؛ أيَّ إنَّه جذرٌ ثنائيٌّ مُعلّ بصوت علّة، وهذا الصّوت لا يتحدد وتتّضح طبيعته إلا في البنية الصّرفيّة التي يبنى عليها الجّذر، بحيث يتناسب هذا الصّوت المُعل مع طبيعة الصّوائت المحيطة به؛ فالألف في (قال، واستقام، أقام، مقام) قد ظهرت لمناسبة الفتحة في (فَعَل، واستفعَل، أفعَل، ومفعَل)، والواو في يقول والياء في يبيع لمناسبة الكسرة والضّمّة في (يفعُل ويفعِل)، والياء في (قايل وبايع قبل همزها) لمناسبة الكسرة في (فاعِل).

هذا وتبقى الدراسات الإنسانية قابلة للتطور، ونتائجها ليست ثابتة، لذلك سعى البحث إلى أن يكون امتدادًا للدراسات السابقة وليس تكرارًا لها، والحمد لله في البدء والختام والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

- الاستراباذي، رضي الدين(١٩٨٢م)، شرح شافية ابن الحاجب، تح محمد نور الحسن ومحمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١.
- الإشبيلي، ابن عصفور (١٩٨٧م)، الممتع في التصريف، تح فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، ط١.
- ابن جني، أبي الفتح عثمان، (١٩٥٤م)، المنصف شرح لكتاب التّصريف للمازنيّ، تح إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التّراث القديم، ط١.
- (١٩٨٥م)، سر صناعة الإعراب، تح حسين هنداويّ، بيروت، دار الكتب العلميّة، ط١.
- حسان، تمام (١٩٨٩م) مناهج البحث في اللغة، مصر، مكتبة الأنجلو، ط١.
- (١٩٩٤م)، اللغة العربيّة معناها ومبناها، الدار البيضاء، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، ط١.
- الزين، عبد الفتاح(١٩٩٩م)، بين الأصالة والحداثة قسمات لغويّة في مرآة الألسنيّة، بيروت، المؤسسة الجامعيّة للدرسة والنشر، ط١.
- سقال، ديزيره (١٩٩٦م)، الصّرف وعلم الأصوات، بيروت، دار الصّداقة العربيّة، ط١.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٩٨٨م)، الكتاب، تح عبد السلام هارون.
- شاهين، عبد الصبور (١٩٨٠م)، المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة، بيروت لبنان، مؤسسة الرسالة، ط١.
- الشايب، فوزي (٢٠٠٤م)، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة، الأردن، عالم الكتب، ط١.
- شمس الدين (١٩٣٧م)، أحمد المعروف بديكنقوز، شرح مراح الأرواح، بيروت، مطبعة الحلبي.
- عبد التواب، رمضان(١٩٩٩م)، فصول في فقه اللغة، القاهرة، مكتبة الخانجيّ، ط١.
- الغلاينيّ، مصطفى(١٩٩٤م)، جامع الدروس العربيّة، بيروت، المكتبة العصريّة، ط٣.

- فليش، هنري (١٩٦٦م)، العربيّة الفصحى دراسة في البناء اللغويّ، ترجمة عبد الصبور شاهين، مصر، مكتبة الشباب، ط٢.
- القرالة، زيد(٢٠٠٤م)، الحركات في اللغة العربية، إربد، عالم الكتب، ط١.
- ماريو باي (١٩٩٨م)، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ط٨.
- ابن يعيش، يعيش بن علي موفق الدين (١٩٩٨م)، شرح المفصّل، القاهرة، إدارة الطباعة المنيريّة.

Sources and References:

- Abdel-Thawab, Ramadan (1999 AD)، Chapters in Philology, Cairo, Al-Kanji Library, 1st Edition.
- Al-Istrabadi, Radhi Al-Din (1982 AD), Explanation of Shafia Ibn Al-Hajeb-Achievwment of Muhammad Nour Al-Hassan and Muhammad Mohi Al-Din, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Almiyya, 1st Edition.
- Al-Ishbili, Ibn Asfour (1987 AD), Al-Mumti' fi Al-Tasrif-Achievwment of Fakhri Al-Din Qabawah, AL Daar alArabia LLkitab, 1st Edition.
- Flesh, Henry (1966 AD)، Classical Arabic as a Study in Linguistic Structure, translated by Abdel-Sabour Shaheen, Egypt, Youth Library, 2nd Edition.
- Ibn Jani, Abi Al-Fath Othman, (1954 AD), Al-Monsef, an explanation of the book Al-Tasrif by Al-Mazzini, Investigation by Ibrahim Mustafa and Abdullah Amin, daar iheaa alketap alkadeem, 1st edition.
- (1985 AD), ser senate al al›iierab, Investigation by Hussein Hindawi, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1st edition.
- Hassan, Tammam (1989 AD) Research on Language, Egypt, Anglo Library, 1st edition.
- (1994 AD), The Arabic language, its meaning and structure, Casablanca, Morocco, Library Al-Najah- 1st Edition
- Al-Ghalayni, Mustafa (1994 AD), The Jamie aldroos al Arabia Beirut, Al-Asriya Library, 3rd Edition.
- Mario Bay (1998 AD), The Foundations of Linguistics, translated by Ahmed Mukhtar Omar, Cairo, alam al kotoob, 8th Edition.
- Al-Qarala, Zaid (2004 AD), Movements in the Arabic Language, Irbid, alam al kotoob, 1st Edition.
- Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar (1988 AD), alketaab, Investigation by Abd al-Salam Haroun.
- Shaheen, Abdel-Sabour (1980 AD), The Phonetic Approach of the Arabic Structure, Beirut, Lebanon, Al-Resala Foundation, 1st Edition.
- Shams Al-Din (1937 AD), Ahmed known as Dickingoos, Sharh Marah Al-Rouhs, Beirut, Al-Halabi Press.
- Al-Shayeb, Fawzi (2004 AD), The Impact of Phonetic Laws on the Structure of Words, Jordan, alaam alkotob s, 1st Edition.

- Saqal, Desiree (1996 AD), Morphology and Phonology, Beirut, Dar Al-Sadaqa Al-Arabiya, 1st Edition.
- Ibn Ya'ish, Ya'ish bin Ali Muwaffaq al-Din (1998 AD), Sharh al-Mofassal, Cairo, Muniriya Printing Department.
- Al-Zein, Abdel-Fattah (1999 AD), between authenticity and modernity, linguistic features in the mirror of linguistics, Beirut, University Foundation for Study and Publishing, 1st Edition.